



خاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ٨١ - رأس المال المرخص به ثلاثة ملايين جنيه - رأس المال المصدر ثمانية وأربعين مليون جنيه

تقرير لجنة المراجعة عن المركز المالي في ٢٠٢١/٣/٣١

قامت لجنة المراجعة والمشكلة بمعرفة مجلس الإدارة طبقاً لأحكام المادة (٣٧) من قواعد قيد الأوراق المالية بالبورصة والمشكلة من:

رئيس	عضو مجلس الإدارة	الأستاذة / شيرين ممدوح عبد الباقي
عضو	من ذو الخبرة	الأستاذ / السيد على حسين
عضو	من ذو الخبرة	الأستاذ / خالد حسن حسن

بمراجعة المركز المالي والتقارير الإدارية الدورية للشركة في ٢٠٢١/٣/٣١ وذلك قبل عرضها على مجلس الإدارة تمهدأ لإرسالها لمراقب الحسابات وقد تضمنت الحالة العامة للشركة ونتيجة الأعمال ومستقبل الأعمال والأنشطة الرئيسية للشركة. وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية والتي تتفق مع معايير المحاسبة الدولية الصادرة من الاتحاد الدولي للمحاسبة.

وقد تضمنت أعمال المراجعة إجراء فحصاً اختبارياً للمستندات والأدلة المؤيدة لقيم والإيضاحات الواردة بالقوائم المالية في ٢٠٢١/٣/٣١ وكذا تضمنت أعمال المراجعة تقييمياً للسياسات والقواعد المحاسبية المطبقة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم مما يعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على هذه القوائم المالية.

- تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة.

تتضمن كل ما نص به القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية متنفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات.

ورأينا: أن القوائم المالية تعبر بعدلة ووضوح في جميع جوانبها عن المركز المالي للشركة وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح ذات العلاقة.

▪ انخفاض حجم الأعمال.

▪ في ٢٠٢١/٣/٣١ مقارنة بحجم الأعمال في ٢٠٢٠/٣/٣١ بنسبة ٢,١٥ %



خاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ٨١ - رأس المال المرخص به ثلاثة ملايين جنيه - رأس المال المصدر ثمانية وأربعين مليون جنيه

زيادة المخزون في ٣١/٠٣/٢٠٢١ بـ ١,٢٢ مليون جنيه عن عام ٢٠٢٠:

- قيمة المخزون في ٣١/٠٣/٢٠٢١ ٢,٨٥ مليون جنيه
- قيمة المخزون في ٢١/١٢/٢٠٢٠ ١,٦٣ مليون جنيه

انخفاض المصارييف العمومية:

في ٢٠٢١/٠٣ عن مثيلتها من عام ٢٠٢٠ بنسبة ٦,٣٣ % وهذا يؤكّد سياسة الشركة في العمل على تخفيض المصارييف العمومية بقدر الإمكان والذي سيؤدي إلى تخفيض الخسائر تباعاً حتى نهاية عام ٢٠٢١.

لأن سياسة الشركة هي وضع المصاروف في المكان المناسب فقط ويكون مطلوب مثل المرتبات أو مصاريف المخزن أو عمولات البنوك أو مصاريف السيارات.

وتعمل الشركة أن تكون كل هذه المصارييف في أضيق الحدود وهذا ما أدى إلى انخفاض المصارييف العمومية في ٢٠٢١/٠٣/٣١.

- الموقف الضريبي للشركة:

يدل على قوة الشركة لأنها كلما كان الموقف الضريبي للشركة قوي يدعم الشركة ويعزز على قوة المركز المالي لها حيث تم الفحص النهائي والتسوية والسداد لعام ٢٠١٨ لكل من :

* ضريبة شركات الأموال * ضريبة الدمة* ضريبة القيمة المضافة * ضريبة كسب العمل

مع مراعاة أن للشركة رصيد دائم بمصلحة الضرائب

- وقد قمنا بفحص ومراجعة التقارير الإدارية الدورية ومنها ما يقدم يومياً لرئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب مثل تقرير حركة تداول الشركة بالبورصة والذي يتضمن سعر الفتح، أعلى سعر وصل إليه سعر السهم، كمية التداول وأيضاً يقدم هذا التقرير بصفة أسبوعية كما يقدم بصفة شهرية.

ونرى الإفصاح التام في صلب المركز المالي والإيضاحات بكل ما يتعلق بكل فئة من أسهم رأس المال

- مثل عدد الأسهم المصدرة والمدفوعة بالكامل والمصدرة والتي لم يتم دفعها بالكامل





خاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ٨١ - رأس المال المرخص به ثلاثة ملايين جنيه - رأس المال المصدر ثمانية وأربعين مليون جنيه

* حجم الأعمال في ٢٠٢١/٣١ قيمته ٩١,٥ مليون جنيه.

* حجم الأعمال، في ٢٠٢٠/٣١ قيمته ٦٠٤ مليون جنيه.

* قيمة الانخفاض في حجم الأعمال بقيمة ١٣٠ ألف جنيه.

* انخفاض تكلفة المبيعات

في ٢٠٢١/٣١ عن مثيلتها في عام ٢٠٢٠ بنسبة ١٧٤ %.

تكلفه المبيعات في ٢٠٢١/٣١ ٥,٧٢ مليون جنيه.

تكلفه المبيعات في ٢٠٢٠/٣١ ٥,٨٢ مليون جنيه.

* قيمة الانخفاض في تكلفة المبيعات بقيمة مائة ألف جنيه.

انخفاض محمل الربح:

انخفاض محمل الربح في ٢٠٢١/٣١ عن مثيله في ٢٠٢٠/٣١ بنسبة ١٢,٣٣ %.

محمل الربح في ٢٠٢١/٣١ ١٩٢ ألف جنيه بنسبة ٣,٢٥ % لحجم الأعمال.

محمل الربح في ٢٠٢٠/٣١ ٢١٩ ألف جنيه بنسبة ٣,٦٢ % لحجم الأعمال.

أسباب صافي الخسائر في ٢٠٢١/٣١:

١- تكلفة المبيعات تمثل ٩٦,٧٤ % من حجم الأعمال.

٢- المصاريف العمومية والإدارية تمثل نسبة ١١,٥٤ % من حجم الأعمال.

٣- هامش ربح بيع هذه الأنواع من الأسمدة قليل وتكلفته عالية ونتج إلى وجود خسائر بنسبة ٦,٥٣ % من حجم الأعمال.

وقد اتخذت الشركة الإجراءات الآتية اعتباراً من أول عام ٢٠٢١:

أولاً: تنشيط القطاع التجاري بالشركة وتدعميه بالكافئات.

ثانياً: التعاقد مع شركات أخرى من الشركات المنتجة للأسمدة.

ثالثاً: الاستمرار في تخفيض أي مصروفات ممكن الاستغناء عنها.

ومن المتوقع زيادة حجم الأعمال خلال عام ٢٠٢١.



SA





خاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ٨١ - رئيس المال المخصص به ثلاثة ملايين جنيه - رئيس المال المصدر ثمانية وأربعين مليون جنيه

وأيضاً نقرير الأداء الذي يقدم بصفة شهرية للسيد رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب للشركة ويشمل هذا التقرير تقييم لأداء كل ادارة من ادارات الشركة (مدى الانضباط، التعاون والتفاعل مع الإدارات الأخرى، مدى انجاز كل إدارة للمطلوب منها من أعمال بالدقة والسرعة اللازمة).

ورأينا : أن هذه التقارير تعد جيدة وابيجابية وتساهم بشكل كبير في مساعدة متخذ القرار في ما يراه مناسباً من قرارات تساعده على تقديم الشركة .

وفيما عدا تأثير ماورد في الفترات السابقة فمن رأينا أن المركز المالي للشركة في ٢٠٢١/٠٣/٣١ ، وقد تضمنت القوائم المالية المتكاملة وهي:

١- المركز المالي ٢- قائمة الدخل ٣- قائمة حقوق الملكية ٤- قائمة التدفقات النقدية ٥- السياسات المحاسبية المبينة والإيضاحات.

عبرأً بوضوح عن نشاط الشركة وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح والنظم المصرية ذات العلاقة والتي تتفق مع معايير المحاسبة الدولية الصادرة من الإتحاد الدولي للمحاسبة، في ظل الأوضاع الاقتصادية الراهنة التي يمر بها العالم وتمر بها البلاد بسبب تفشي فيروس كورونا وما لازم ذلك من أثار اقتصادية ومالية.

٢٠٢١/٤/٢٨ تحريراً في

عن لجنة المراجعة

شيرين ممدوح عبد الباقي

حـسـنـهـ عـبـرـ الـبـاـقـيـ





سيماد مصر
إيجي فيرت
ش.م.م.

خاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ٨١ - رأس المال المرخص به ثلاثة ملايين جنيه - رأس المال المصدر ثمانية وأربعين مليون جنيه

توصيات مجلس الإدارة فيما ورد في تقرير لجنة المراجعة في ٢٠٢١/٠٣/٣١

تم الاطلاع على التقرير المقدم من لجنة المراجعة والمشكلة طبقاً لأحكام المادة (٣٧) من قواعد قيد الأوراق المالية بالبورصة والمقدم لمجلس الإدارة مع المركز المالي للشركة في ٢٠٢١/٠٣/٣١ - ووصينا بالآتي:

- أولاً: قد ارتأى مجلس الإدارة بأن القوائم المالية تعبر بوضوح عن المركز المالي للمنشأة وكذلك أداءها المالي وتدفقاتها النقدية ومن الواضح المجهود الملحوظ والمبذول من إدارة الشركة في ظل الأوضاع الاقتصادية الراهنة التي يمر بها العالم وتمر بها البلاد بسبب تفشي فيروس كورونا وما لازم ذلك من أثار اقتصادية ومالية.

- ثانياً: يثنى مجلس الإدارة إدارة الشركة على، تطبيق، السياسات المحاسبية الخاصة بالشركة بحيث يتم الالتزام عند إصدار القوائم المالية بكل معيار مطبق من معايير المحاسبة المصرية.

- ثالثاً: يشكر مجلس الإدارة المسؤولين عن إدارة الشركة في محاولتهم على تخفيض المصروف العمومية في ٢٠٢١/٠٣/٣١ عن مثيلتها من عام ٢٠٢٠ بنسبة ٦,٣٣ %.

رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

Sherif Moustafa Abd El Baki



٢٠٢١/٥/٩